سياسات الدولة في التعامل مع الشباب

أ.د حسام بدراوي

مركز تحوت للدراسات السياسية
TCPS (Thoth Center for political studies)
Political Think Tank

نبذة عن مركز تحوت للدراسات السياسية

تحوت أو Thoth هو إله الحكمة والكتابة عند قدماء المصريين.

المركز هو مؤسسة أهلية مصرية غير هادفة للربح، نابعة من مؤسسة النيل بدراوي للتعليم والتنمية وجمعية الحالمون بالغد. المركز هو مبادره إجتماعيه تستهدف خدمه المجتمع وصانعي القرار علي كافة المستويات، وطرح بدائل سياسية وإجتماعيهبدون أجندات مفروضة. إن مبادرة إنشاء مركز جديد يتمتع بالجدارة المهنية والإحترام العالمي ويصدر سياسات وابحاث لها سوقاً داخلية وخارجية، هو خطوة هامة ومطلوبة وتهدف الي:

١. تقديم حلول أو توصيات سياسية عملية للتحديات الداخلية والإقليمية والدولية.

٢. استنباط وتحديد التهديدات والفرص المستقبلية لمصر.

ويعد المركز أوراقه البحثية تفصيلا حسب احتياجات المجتمع السياسية والتنمويه الحالية والمستقبلية ،ويتمتع بالاستقلالية المدنية، وقيادة معروفة بالرآي المستقل والمصداقية والتنوع، يستخدم المركز التحليل الموضوعي للآحداث ويستطلع الرآي العام في حدود القانون عند الإحتياج.

مساحة عمل المركز Scope of work

أربعة محاور ومبادرات يطرحها المركز :

١ـ البدائل السياسية والاجتماعية لقيادة البلاد في ظل ضعف النظام الحزبي في مصر الأحزاب وعدم اتفاق القوي السياسية داخل البرلمان مما يهدد التنمية المستدامة، مع وجود تحدي اقتصادي جبار.

٢ـ سياسة مصر الخارجية الاقليمية والدولية .

3ـ التنمية الإنسانية للسكان بصفتها المدخل طويل المدي من بوابة التعليم والصحة والثقافة والفن والإعلام.

٤- دمج حقوق الانسان بالمفهوم الواسع في السياسة المصرية الداخلية والخارجية وتطوير الخطاب الديني

هذا بالاضافة إلى إيجاد مبادرة أو اثنين يخرج منهما مشاريع يمكن أن يضيفوا علي المدي المتوسط خدمة البلاد.

اصدارات المركز:سيصدر المركز مجموعة من الدوريات والأبحاث التي يمكن الحصول عليها باللغة العربية والانجليزية ولغات أخري، علي موقع المركز علي شبكة الانترنت . كما سقوم المركز بتنظيم سلسلة من المحاضرات السياسية التي يلقيها خبراء سياسيين مصريين ودوليين لإثراء الفكر السياسي ومناقشة البدائل السياسية بحرية ، وسيصدر المركز هذه المحاضرات وملخص المناقشات بشكل دوري.

سياسات الدولة فى التعامل مع الشباب

أ.د. حسام بدراوي

فى إطار رغبتنا المؤسسية فى المشاركة الإيجابية لبناء مستقبل مصر وتحت مظله مركز توت ، استضافت جمعية «الحالمون بالغد والعاملون له» فى عيد تكوينها العشرين بالمشاركة مع حزب الاتحاد- جلسات استماع للشباب ممثلى الأحزاب السياسية، والجمعيات الأهلية، والقطاع الخاص، وبعض أصحاب الخبرة فى العمل الشبابى، بالإضافة إلى بعض شباب الباحثين ومساعد وزير الشباب يوسف وردانى، وطرحت عليهم هيكل مبادرة من المجتمع المدنى لمساندة الدولة فى توجهاتها نحو الشباب.

الهدف هو مساندة الدولة فى إطار نتفق عليه، فى ظل متغيرات جديدة اجتماعية وثقافية وسياسية، حيث لا يجب تكرار نفس التوجهات بدون مراجعة فى انتظار نتائج مختلفة.

هذا جهد من المجتمع المدنى للطرح أمام صانعى القرار، عسى أن يكون إضافة وسنداً لرؤية مصر للمستقبل.

تغيير المنطلقات الفكرية الحاكمة للتعامل مع الشباب

اعتمدت المرتكزات الأساسية لثورة يوليو ١٩٥٢على قيام أجهزة الدولة بلعب دور الوصى على أفكار الشباب ورؤاهم، وتدخل النظام وتنظيمه الشعبى الحاكم، أيا كان اسمه، فى تحديد أهداف العمل مع الشباب، وتهميش دورالشباب المنتمى لأى تيار أو توجه آخر له سياسة معارضة أو حتى مختلفة.

ولقد ارتبطت توجهات الحكم باستخدام الشباب لخدمة أهداف النظام السياسى فى كل مرحلة، كما حدث فى عهدى الرئيس ناصر واعتماده على التنظيم الطليعى لمنظمة الشباب ثم الرئيس السادات وسياسته فى دفع الإخوان والتيارات الإسلامية لمواجهة التيار الناصرى داخل الجامعات والتى انتهت باغتياله بواسطتهم.

كذلك فقد تمت محاولات لم شمل الشباب، ولم تستمر، فى عهد مبارك أهمها تجربة حورس التى تبناها المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

وبعد ذلك فى فترة حكم الإخوان عام ٢٠١٣ فقد اعتمد تنظيم الإخوان على شباب الإخوان، والسلفيين، فى فرض سيطرة النظام الحاكم على الشارع من القرية إلى المدنية، وتبلورت حركتهم فى محاصرة مدينة الإنتاج الإعلامى والتحكم فيها، ثم

محاصرة المحكمة الدستورية ومنع اجتماع أعضائها، وفى استخدامهم حول القصر الجمهورى لمواجهة المظاهرات، وخلق شبه جيش نظامى موازٍ لجهاز الشرطة يفرض الطاعة ويعاقب المختلف عن أيديولوجيتهم.

إلا أننا نظن أن هذه الرؤية التى ظن أصحابها أنها كانت صالحة فى فترة الحكم خلال العهود الثلاثة لثورة يوليو، ثم عهد الإخوان، لم تعد صالحة فى الفترة الانتقالية ومرحلة إعادة بناء الدولة التى نعيشها الآن. إن ما يشهده المجتمع من تنوع حاد فى الأفكار والرؤى يمثل تحديا خطيرا فى حد ذاته، وفرصة فى نفس الوقت.

لذلك يصبح من الضرورى بلورة سياسة عامة جديدة للشباب تلتزم بها أجهزة الدولة، وتشارك فى صياغتها الجهات المعنية برسم هذه السياسة وتنفيذها والشباب أنفسهم. وبدون بلورة هذه السياسة، يصبح مستقبل تجربة مصر الديمقراطية فى خطر فى ظل إحساس قطاعات كبيرة من الشباب بالتهميش والحرمان، وغياب معايير الجدارة والكفاءة فى اختيار القيادات الشبابية، وفى ضوء حياد أجهزة الدولة (ما عدا الأمن) فى مواجهة ازدياد جاذبية أفكار التطرف والعنف لكل الفئات ووجوب مواجهة والتعامل مع الاستقطاب السياسى والدينى الحاد الموجود فى المجتمع.

إن صياغة هذه السياسة تصطدم بمجموعة من العقبات والتحديات:

التحديات أمام وضع سياسة الدولة للشباب:

١- يكمن التحدى الأول فيمن له الحق فى وضع سياسة الدولة للشباب.

نطرح على أنفسنا هذا السؤال المرتبط بالحق فى تغيير الثقافة القائمة على أن السياسات الوطنية للشباب، لا يجب أن تكون أحادية التوجه، وأنه من الواجب استحداث ثقافة جديدة قائمة على احترام تمثيل دور المجتمع المدنى بجمعياته الأهلية التى تستوعب العمل التطوعى، وأحزابه السياسية، وقطاعه الخاص بجوانبه الربحية وغير الهادفة للربح.

الأصل هو خلق قاعدة طبيعية من الشباب تتحترم اعتبارات الجدارة والكفاءة لتولى المناصب العامة بعيدا عن تدخل الدولة المباشر فى التوظيف (إلا فى أضيق الحدود).

إن تمكين الشباب له معنى شامل لا يقتصر فقط على إتاحة حصص تمييزية بل يتعداه إلى مناخ خلق الفرص (وظيفة الدولة خلق الفرص وليس التوظيف)، وفتح أبواب التنافس الشفاف بين الشباب وعلى الدولة تهيئة هذا المناخ وتعزيز تكافؤ الفرص والمساواة. التحدى هو جمع أصحاب المصلحة سويا. وقد تكون الدعوة الموجهة من السلطة التنفيذية الحاكمة بمشاركة البرلمان والمجتمع المدنى بمعناه الواسع لهذا التجمع هى أفضل السبل لتكون سياسات الشباب فيها حد أدنى من التوافق ويترك لكل حزب سياسى التعبير عن خصوصيته بالشكل الذى يراة طالما لا يتعارض مع الدستور والقانون.

التحدى الثانى يتمحور، حول عدم جاذبية موضوع وضع رؤية وسياسات عامة لكثير من فئات الشباب التى أصابها الملل من كثرة الحديث النظرى عن مشاكل الشباب والحلول اللازمة لها خاصة فى ظل عدم إصدار دليل مبسط عن العوائد المترتبة من تطبيق هذه السياسة على جميع فئات الشباب، وبلغة مبسطة تتلاءم مع احتياجات كل شريحة منهم.

ويظن البعض أنه لا لزوم لوضع سياسات دولة للشباب، لأنهم يمثلون ٦٠٪ من الشعب، فكل سياسات الدولة موجهة لهم على أى حال.

ويتمثل التحدى الثالث فى تأصل ثقافة الاعتماد على الدولة الأب والأم التى تنفق وتدعم وتوظف وتضمن، وهو أمر أصبح غير ممكن فى كل اقتصادات العالم ناهيك عن الدول التى تنفق أكثر مما تنتج.

التحدى الرابع هو تحدٍ ثنائى، يتمثل فى قلة عدد الجمعيات الأهلية الشبابية المنوط بها مناقشة وتطبيق هذه السياسات، إذا وضعت، وعدم ثقة النظام الحاكم فى هذه الجمعيات القليلة وتوجس الأمن فى أى نشاط لها يحتوى الشباب، ومن ثم عدم تمويلها بالقدر الذى يسمح لها بالمشاركة.

كذلك يشمل هذا التحدى عدم وجود إطار تشريعى يسمح بمشاركة نشطاء الإنترنت والفاعلين فى المبادرات الشبابية بصفة مؤسسية بعيدا عن ذواتهم الشخصية.

التحدى الخامس هو عدم استدامة أى سياسة فى مصر مدة كافية لتحقيق أهدافها حتى فى إطار نظام حكم واحد فالحكومات تتغير فى ظل نظام واحد وتتغير معها السياسات.. مما يلزم عند وضع سياسة للشباب، وضع إطار يضمن استدامتها.

التحدى السادس هو مركزية الدولة المصرية الشديد، الذى يمنع أطراف الدولة من المنظمات والجمعيات والتشكيلات اللامركزية من المساهمة الفعالة لخدمة الشباب، ومن ممارسة تطبيق أى سياسة.

ويشمل التحدى السابع، فلسفة تكوين الحكومة فى مصر والتى تجعل من الوزارات المختلفة جزرا منعزلة عن بعضها فى أغلب الأحيان، لذلك فإن سياسات الشباب قد تستلزم ضم ملفات التعليم والثقافة والإعلام والشباب فى بوتقة واحدة تتكلم نفس اللغة وتساند بعضها البعض فى تحديد هوية الأطفال والشباب والعمل على غرس القيم الإيجابية فيهم.

التحدى الثامن، هو صعوبة جذب والتفاف الشباب حول رؤية تتكلم عن التعددية واحترام الاختلاف وتبادل السلطة أمام الرؤى التى تستخدم الجهل والاحتياج فى اجتذاب الشباب لأيديولوجيات دينية أو دنيوية فى توجه أحادى الفكر ينتهى بالطاعة العمياء وتصلب فى المواجهه.

ويكمن التحدى فى عدم تعود المجتمع على هذه «الطفرة الديمقراطية» النابعة من نجاح ثورتين فى مدى ٤ سنوات وكذلك الوجود الملموس للشباب المنتمى للتيارات الليبرالية، والدينية السياسية، واليسارية على الساحة، سواء كانت ساحة شعبية، أو ساحة الفضاء الإلكترونى الذى يمتلئ بهذا الوجود. وتكمن الخطورة أيضا فى عدم تعود الأطراف المختلفة على وجود الآخر، وعدم تمثيلهم حزبيا حتى يختار الشعب من بينهم، واعتمادهم على كثير من الفبركة الإلكترونية فى تشويه الآخر.

فى نفس الإطار فهناك تحدى عدم تعود أجهزة الدولة المعنية بالشباب والأمن على التعددية الفكرية وبمحاولاتها على قصر دورها على، إما إدارة دفة العمل الشبابى بأنفسهم وفرض فكرها بالانتماء لنظام الحكم الحالى على القطاعات المختلفة للشباب، وإما اعتبار كل مختلف عدوا يستوجب المحاربة.

التحدى التاسع: غياب القيم فى التعامل المجتمعى وخلق ثنائيات متضادة بين الأديان وحتى داخل إطار الدين الواحد وغياب أسس المواطنة واختيار عدم الإيمان بشرعية المؤسسات واللجوء إلى الشارع لأخذ ما يظن أنه حق بالعنف والتخريب للتعبير عن المطالب والاحتياجات.

أهمية وجود سياسة معلنة للشباب:

1- إننا نرى ضرورة وجود رؤية كلية للتعامل مع الشباب، تنهض على أيديولوجية ومحتوى محدد المعالم لكيفية خلق الدولة الدنية الحديثة التى أقر بها دستور البلد والتى يتمتع فيها الشباب بتكافؤ الفرص والمساواة بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الدينية أو الفكرية.

إن تعميم رؤية البلاد وسياساتها هام، ولكن وضع برامج تخدم فئات المجتمع وتتيح عدالة توزيع الإنفاق أمر هام وحيوى.

2- لذلك علينا تحديد المرحلة العمرية التى نقصدها بالشباب، وهو ما ظهر جليا فى جلسات الاستماع التى أجريناها مع مجموعات متعددة من أصحاب المصلحة منهم.

فمرحلة التعليم الثانوى والتعليم العالى، أى الفئة العمرية من ١٤ سنة إلى ٢٣ سنة، مرحلة لها خصوصية لأن الشباب موجود فى إطار مؤسسات التعليم ومن الممكن الوصول إليه بشكل ميسر. وهى مرحلة عمرية لها خصائصها المرتبطة بالنمو البيولوجى والاندفاع العاطفى والرغبة فى تجربة كل شىء. ولابد لهذه المرحلة من فكر تكون وزارة التعليم الشريك الأساسى فيه مع الأسرة مباشرة أو عن طريق الإعلام.

اما المرحلة العمرية من ٢٤ سنة إلى ٣٥ سنة فهى مرحلة لها خصائص مختلفة حيث يبدأ البحث عن العمل والاستقلال عن الأسرة وخلق أسرة جديدة، وترتفع فيها الآمال أو تحبط. هذه المرحلة العمرية فى غاية الخطورة، فالفراغ فيها سيملؤه قطعا شىء ما، والوصول إليهم يصبح أكثر صعوبة لأنه سيعتمد على جذبهم إلى التنظيمات المدنية سواء كانت جمعيات أهلية أو أحزابا سياسية أو تجمعات جاذبة متطرفة الفكر تستخدم إحباطاتهم وكسوف آمالهم فى خلق الفوضى وعدم الإيمان بالشرعية ولا الدولة المدنية الحديثة التى نسعى إليها.

ولابد لهذه المرحلة العمرية من سياسات ومشاريع، وتدريب وتجهيز وخلق فرص عمل وإعدادهم وتمويلهم لبدء أعمال ريادية تحقق لهم معيشة كريمة. هذه المرحلة العمرية تكون المواصلات العامة، والتعامل الكريم مع أجهزة الدولة، والسكن، وإمكانية الزواج وخلق أسرة جديدة، هى المؤثرة عليهم.

3- وأخذا فى الاعتبار كل ما سبق فيجب تحديد المجالات الرئيسية التى يلزم فيها اتخاذ إجراءات لتمكين هؤلاء الشباب حسب خصائص عمرهم.

الرؤية:

تمكين شباب البلد من الوصول إلى كامل إمكاناتهم الذهنية والجسدية والروحية ومن خلالهم تمكين مصر من تحقيق رؤيتها التنموية وإيجاد مكانتها التى تستحقها بين شعوب العالم.

من أجل تحقيق هذه الرؤية تم رصد خمسة أهداف عامة لتحقيقها، ورصد أولويات محددة داخل كل هدف والسياسات الواجب طرحها وتنفيذها فى كل أولوية وأهداف وأولويات داخل كل هدف يمكن طرحها بالشكل التالى:

أهداف:

١- خلق قوى منتجة قادرة على الإضافة المستدامة للاقتصاد المصرى.

٢- تنمية جيل شبابى قوى وصحى ممكن تكنولوجيا، معتز بذاته وبتاريخ بلده، مسؤول، يحترم المواطنة، مبدع ومستنير وقادر على المنافسة الإقليمية والعالمية.

٣- زرع مجموعة من القيم الإيجابية المحددة فى وجدان الشباب والانتماء إلى الوطن المصرى.

٤- تيسير مشاركة الشباب فى العمل المدنى التطوعى والجمعيات الأهلية على كل مستويات إدارة البلاد.

٥- مساندة الشباب المعاقين أو المهددين بمخاطر صحية فى الاندماج فى المجتمع والتأكيد على عدم تهميشهم.

وفى كل هدف من الأهداف علينا وفى كل سياسة لكل وزارة فمن المهم وضع الأولويات الإحدى عشرة التالية.

١- الانتماء لمصر وهويتها المدنية الحديثة *

٢- التعليم من مرحلة الطفولة إلى التعليم العالى والتعلم المستمر طول الحياة.

٣- تعزيز القيم الإيجابية الاجتماعية والدينية والثقافية.

٤- خلق فرص التوظيف وتنمية المهارات.

٥- بناء الاستعداد لريادة الأعمال.

٦- الصحة وأسلوب الحياة الصحى.

٧- الرياضة، (ممارسة ومتعة).

٨- المشاركة المجتمعية والعمل التطوعى.

٩- تضمين وإشراك الشباب فى السياسة والحكم.

١٠- احترام مبادئ تكافؤ الفرص، المعتمد على الكفاءة والجدارة وقيم العمل الإيجابية.

١١- التواصل مع العالم الخارجى، وزيادة القدرة التنافسية.

الدولة المدنية الحديثة أن بناء الدولة المدنية الحديثة هو دعامة اختيار لهوية الدولة والعمل على توطيد أركانها مع الاحترام لكل معتقدات المواطنين وديانـاتهم وحريتهم فى ممارسة شعائرها فى إطار من القانون.

الدولة المدنية التى نقصدها هنا هى دولة تحافظ وتحمى كل أعضاء المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم القومية أو الدينية أو الفكرية. هناك عدة مبادئ ينبغى توافرها فى الدولة المدنية والتى إن نقص أحدها فلا تتحقق شروط تلك الدولة أهمها أن تقوم تلك الدولة على السلام والتسامح وقبول الآخر والمساواة فى الحقوق والواجبات، بحيث تضمن حقوق جميع المواطنين، ومن أهم مبادئ الدولة المدنية ألا يخضع أى فرد فيها لانتهاك حقوقه من قبل فرد آخر أو طرف آخر. فهناك دوما سلطة عليا هى سلطة الدولة والتى يلجأ إليها الأفراد عندما يتم انتهاك حقوقهم أو تهدد بالانتهاك، فالدولة هى التى تطبق القانون وتمنع الأطراف من أن يطبقوا أشكال العقاب بأنفسهم.

من مبادئ الدولة المدنية الثقة فى عمليات التعاقد والتبادل المختلفة، كذلك مبدأ المواطنة والذى يعنى أن الفرد لا يُعرف بمهنته أو بدينه أو بإقليمه أو بماله أو بسلطته، وإنما يُعرف تعريفا قانونيا اجتماعيا بأنة مواطن، أى أنه عضو فى المجتمع له حقوق.. وعليه واجبات، وهو يتساوى فيها مع جميع المواطنين ومن أهم مبادئ الدولة المدنية أنها لا تتأسس بخلط الدين بالسياسة، كما أنها لاتعادى الدين أو ترفضه فرغم أن الدين يظل فى الدولة المدنية عاملا فى بناء الأخلاق وخلق الطاقة للعمل والإنجاز والتقدم، حيث إن ما ترفضه الدولة المدنية هو استخدام الدين لتحقيق أهداف سياسية، فذلك يتنافى مع مبدأ التعدد الذى تقوم عليه الدولة المدنية، كما أن هذا الأمر قد يعتبر من أهم العوامل التى تحول الدين إلى موضوع خلافى وجدلى وإلى تفسيرات قد تبعده عن عالم القداسة وتدخل به إلى عالم المصالح الدنيوية الضيقة كذلك مبدأ الديمقراطية والتى تمنع أن تؤخذ الدولة غصبا من خلال فرد أو نخبة أوعائلة أو أرستقراطية أو نزعة أيديولوجية